لمواكبة تطورات سوق العمل وتطوير معايير التدريب والإنتاج

الرئيس الأسد يصدر قانوناً يُمَكّن المعاهد التقانية من العمل كمراكز تصنيع وإنتاج

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٢ الناظم لآلية اتخاذ المعاهد التقانية كمراكز إنتاج ليحل محل المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠١، وذلك بهدف تطوير أسس ومعايير التدريب والإنتاج في المعاهد التقانية.

وسمح القانون الجديد للمعاهد التقانية بتصنيع الآلات والأدوات والمعدات وبيعها والتعاقد مع قطاع الأعمال على التدريب وتصنيع المنتجات والقيام بالإصلاحات والخدمات المختلفة وبيع منتجات التمارين التدريبية المنفذة خلال العام الدراسي.

وبموجب المادة الأولى من القانون يتخذ من المعاهد التقانية مراكز إنتاج ويتم السماح للمعاهد بممارسة الأعمال كلياً أو جزئياً، بما يشمل تصنيع الآلات والأدوات والمعدات وغيرها من المنتجات الداخلة في اختصاصها وبيعها وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة من دون التأثير على تنفيذ المناهج المقررة.

والتعاقد عن طريق الجهة العامة التي يتبع لها المعهد التقاني مع قطاع الأعمال على التدريب وتصنيع المنتجات والقيام بالإصلاحات والخدمات المختلفة الداخلة في اختصاصها، إضافة إلى بيع منتجات التمارين التدريبية المنفذة خلال العام الدراسي بسعر يحدد حسب الأسس والقواعد المحددة في التعليمات التنفيذية.

ووفق المادة الثانية من القانون، يصدر المجلس الأعلى للتعليم التقاني بالتنسيق مع وزير المالية قراراً يحدد فيه أسس توزيع الإيرادات الناجمة عن عقود الإنتاج والصيانة والخدمات، يراعى فيها تسديد قيمة التكلفة إلى الخزينة العامة، وتوزع الأرباح الصافية لتشمل ٥٠ بالمئة حوافز ومكافآت للعاملين، والمشرفين على أعمال الإنتاج والخدمات، وللطلاب المشاركين في الإنتاج، و٥٠ بالمئة لتطوير العملية الإنتاجية وذلك بالمساهمة في شراء الآلات والأدوات والعدد ومستلزمات التدريب والإنتاج للمعهد، والمساهمة في دفع أجور صيانة الآلات والعدد في المعهد، والمساهمة في تأمين المستلزمات والنفقات اللازمة لتنفيذ الأعمال المشاركة في المعارض المحلية والمركزية، كما ويدور الفائض من الأرباح في السنة المالية للسنة المالية التالية.

وحسب المادة الثالثة، يتم فتح حساب مصرفي لكل معهد يقوم بأعمال الإنتاج والتدريب والإصلاحات والخدمات كلياً أو جزئياً، يُحرك من قبل الوزير المختص أو من يفوضه، ويودع فيه الإيراد الناجم عن مراكز الإنتاج، والهبات والتبرعات وفق القوانين والأنظمة النافذة، وأي إيرادات تسمح بها القوانين والأنظمة النافذة).

وبموجب المادة الرابعة، يجوز بقرار من الوزير المختص افتتاح صالات لعرض وبيع منتجات التدريبات العملية في المعاهد.

وبموجب المادة الخامسة يجوز بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح الوزير المختص منح المعاهد المشاركة بالإنتاج سلفة من أموال الخزينة العامة حدها الأقصى مئة مليون ليرة سورية على أن تسدد نقداً وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وحسب المادة السادسة لا تخضع الحوافز والمكافآت الواردة في هذا القانون لسقوف الحوافز والمكافآت الواردة في القوانين والأنظمة النافذة.

ونصت المادة السابعة من القانون على أن تصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون بقرار من المجلس الأعلى للتعليم التقاني.

وبيّن معاون وزير التعليم العالي د. عبد اللطيف هنانو لـ«الوطن»، الأهمية الكبيرة للقانون في تعزيز الموارد الذاتية للمعاهد التقانية كي تغدو مراكز إنتاجية تنافس في سوق العمل من خلال جودة المنتج، وأضاف: إن هذا الأمر له أهمية في تطوير المعاهد، وخاصة أن نسبة من الإنتاج يمكن أن تخصص لتطوير المعهد.

كما أكد إمكانية بيع المواد المنتجة للقطاعين العام والخاص، وبالتالي عزّز الأمر من المنافسة في السوق، الأمر الذي يجعل من المعهد التقاني مركزاً إنتاجياً مهماً إن كان على صعيد المواد غير المتوافرة في سورية، أو فيما يخص التنافس بجودة المنتج داخل السوق، علماً أن القانون يستفيد منه جميع المعاهد التي تعمل تحت مظلة المجلس الأعلى للتعليم التقاني وعددها قرابة الـ٢٠٠ معهد.

وقال هنانو: وأيضاً يحقق القانون فائدة كبيرة للطلاب وأثراً إيجابياً نتيجة الإيرادات والعوائد المحققة، منوهاً بأن الغاية المرجوة من القانون هي انعكاسه المهم على المعاهد التقانية القادرة على إنتاج أو تصنيع مواد تحتاجها السوق المحلية، ولاسيما أن لدى المعاهد الخبرة التقانية وآلية التصنيع، مع إمكانية المشاركة في المعارض وطرح المنتجات وبيعها، ما ينعكس أيضاً على البنية التحتية للمعهد وتطوير آلاته ويحقق الدخل المادي للمعهد والقائمين عليه والطلاب أيضاً.

ولفت إلى وجود معاهد مؤهلة للإنتاج، على أن تتابع الوزارة تطبيق القانون والاستفادة منه من المعاهد التقانية، ليصار معه إلى وضع مخططات زمنية وبرنامج تنفيذي لإنتاج المواد والأجهزة، ناهيك عن تشجيع المعاهد على الاستفادة وتطبيق القانون، مضيفاً: إن العديد من المعاهد على أتم الاستعداد للاستفادة من القانون عبر طرح آليات للاستفادة، علماً أن العديد من الدول نهضت بالجانب التقاني استناداً لمثل هذه القوانين.

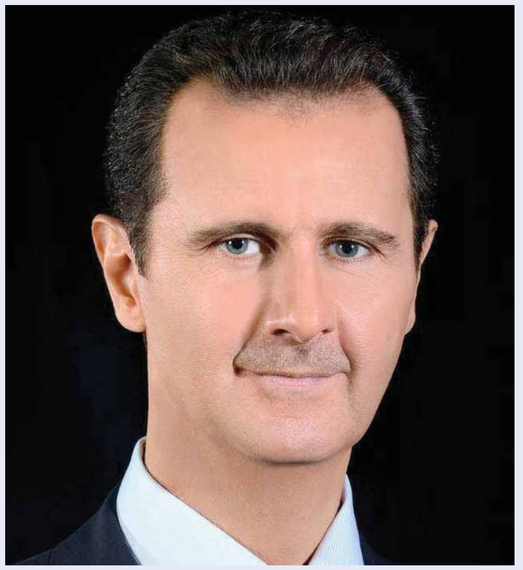

• سلف للمعاهد المشاركة بالإنتاج من الخزينة العامة حدها الأقصى مئة مليون

• معاون وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: تعزيز الموارد الذاتية للمعاهد التقانية وأثر إيجابي محقق للطلاب

حجو لـ«الوطن»: ارتفاع ضحايا الألغام.. والطب الشرعي يسجل ١٢٠ شهيداً جراء انفجار ألغام من مخلفات الإرهابيين في العام الحالي

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أنه تم تسجيل ١٢٠ شهيداً جراء انفجار ألغام من مخلفات الإرهابيين خلال العام الحالي، منهم ٩٦ ذكراً و٢٤ امرأة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حجو أنه تم تسجيل ٤٠ حالة في محافظة حماة و٣٠ حالة في حلب بينما في ريف دمشق ٢٤ وفي درعا ١١ بينما في دمشق ٦ حالات، والعدد ذاته في حمص، وفي القنيطرة حالة واحدة والعدد ذاته في السويداء واللاذقية، مؤكداً أنه لم يتم تسجيل أي حالة في طرطوس والحسكة، ولا توجد حتى الآن إحصائيات من محافظات الرقة ودير الزور وإدلب باعتبار أن جزءاً من هذه المحافظات مازال خارج سيطرة الدولة.

وأكد حجو أن هذه الحوادث مؤلمة ومؤسفة وأن ضحايا الألغام من مخلفات الإرهابيين ليس بالقليل وفي الفترة الأخيرة هناك تزايد بأعداد الشهداء نتيجة انفجار ألغام من مخلفات الإرهابيين، مشيراً إلى أنه بعد اندحار الإرهابيين تركوا مناطق كثيرة ملغومة وبالتالي يجب الحذر من هذا الموضوع والتعامل معه بكل الضوابط مشدداً على ضرورة أن يتصف الشخص بالهدوء والتوقف من دون أي حركة وعدم لمس الأشكال الغريبة المشكوك فيها وعدم رمي أي جسم باتجاه اللغم وطلب المساعدة حتى بالصراخ.

حجو حذر من اصطحاب الأطفال إلى مثل هذه الأماكن إلا بعد تأمينها من الجهات المختصة، مشدداً على عدم فتح الأجسام الغريبة أو لمسها، إضافة إلى ضرورة أن يعود الشخص من الطريق السالك الذي سلكه منذ البداية أو أن يسلك الطرق المعبدة التي تسير عليها السيارات.

ولفت حجو إلى ضرورة الانتباه إلى العلامات التحذيرية من مخاطر الألغام مثل الحبل الملون الذي يحيط بالمنطقة الخطيرة أو مثلث يحتوي على إشارة تدل على وجود ألغام مثل وجود إشارة جمجمة أو عظام متقاطعة مكتوب بجانبها «خطر ألغام» أو وجود أحجار ملونة باللون الأحمر تدل على المنطقة التي فيها ألغام، مشيراً إلى ضرورة الانتباه أيضاً إذا كان لونها أبيض لأنها بهذا اللون تدل على المنطقة الآمنة، ومشدداً على ضرورة الاتصال بالجهات المختصة.

واستشهد الأسبوع الماضي ١١ شخصاً جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات التنظيمات الإرهابية في بلدة دير العدس بريف درعا الشمالي.

وذكرت وزارة الداخلية في بيان لها أن لغماً من مخلفات التنظيمات الإرهابية انفجر بمركبة شاحنة على متنها عمال ورشة حصاد القمح في منطقة العيون شرق دير العدس بمحافظة درعا ما أدى إلى استشهاد ١١ شخصاً وإصابة ٢٦ آخرين بجروح.

وأوضحت الوزارة أن وحدات الهندسة فجرت لغمين وفككت لغماً ثالثاً مضاداً للدبابات على بعد ما يقارب ٢٥ متراً من مكان الانفجار.

قمح مبشّر

٢٥ مليار ليرة لصرف قيم محصول القمح للمزارعين

مدير الزراعة: نتوقع حوالي ٧٠ ألف طن هذا الموسم

مدير «السورية للحبوب»: ١٥ ألف طن إجمالي الكميات المستلمة منذ بدء عملية الاستلام

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير فرع المؤسسة السورية للحبوب في حمص سمير سلامي لـ«الوطن» أن إجمالي الكميات المسلمة من الأقماح من الفلاحين إلى فرع مؤسسة الحبوب بلغ حوالي ١٥ ألف طن في مختلف مراكز الاستلام منذ بدء عمليات الاستلام وحتى تاريخه، مبيناً أنه يتم استلام كمية ما بين ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ طن من الأقماح بشكل يومي تقريباً.

وتوقع سلامي أن تكون الكميات المستلمة من الأقماح هذا العام جيدة ومبشرة، مشيراً إلى أن عمليات الاستلام تسير على قدم وساق وأنه لم يتم رفض أي كمية من أي فلاح حتى تاريخه لكون كل الكميات المسلمة كانت ضمن المواصفات، ولفت إلى التسهيلات التي تقدم للفلاحين وتحويل كل المبالغ للمصارف الزراعية لصرف قيم الأقماح المستلمة خلال مدة لا تتجاوز ٧٢ ساعة، مؤكداً أن عمليات الاستلام ستستمر إلى حين انتهاء الفلاحين من عمليات الحصاد.

من جانبه أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن عمليات حصاد محصولي القمح والشعير على امتداد المحافظة تسير بشكل جيد بالتوازي مع عمليات تسليم محصول القمح للصوامع، مبيناً أن إجمالي المساحات المحصودة من القمح المروي بلغت حتى تاريخه ٣٢٠٠ هكتار ومن القمح البعل حوالي ٤١٠٠ هكتار من إجمالي المساحة القابلة للحصاد على مستوى المحافظة والبالغة نحو ٢٧ ألف هكتار.

وأشار بأن إجمالي المساحات المحصودة من الشعير المروي بلغت ٤٦٧ هكتاراً ومن الشعير البعل نحو ٣٤٥٠ هكتاراً من إجمالي المساحات القابلة للحصاد والبالغة أكثر من ٣٥٠٠ هكتار، منوهاً إلى أن إجمالي الكميات المسلمة من الشعير إلى مؤسسة إكثار البذار يبلغ حوالي ٩٢ طناً حتى تاريخه.

ولفت حمدان إلى أن تقديرات الإنتاج الأولية وفق العينة العشوائية بالمحافظة تقدر بنحو ٦٩ ألف طن قمح، مشيراً إلى تكثيف الجولات من المديرية واتحاد الفلاحين وباقي الجهات ذات الشأن لمتابعة التسويق ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض الفلاحين في حينها.

وبيّن مدير الزراعة أن إجمالي المساحات المتضررة من الحرائق منذ بداية موسم الحصاد وحتى تاريخه بلغ حوالي ٤٥٠ دونماً من القمح و٣٣٨ دونماً من الشعير و١٩ دونماً من الجلبانة، مشيراً إلى أنه تم رفع حالة الجاهزية للتدخل السريع عند حدوث الحرائق بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني وفوج الإطفاء والخدمات الفنية.

من جهته بيّن مدير فرع المصرف في حمص محمد الأحمد لـ«الوطن» أنه تم تخصيص مبلغ ٢٥ مليار ليرة سورية حتى تاريخه لصرف قيم محاصيل القمح المسلمة للمؤسسة السورية للحبوب من المزارعين للموسم الزراعي الحالي، لافتاً إلى أنه يتم صرف المبالغ المالية للمزارعين الذين سلموا محاصيلهم للسورية للحبوب وفق قوائم اسمية وردت إلى المصرف حسب الكميات المسلمة وقيمتها المالية ليقوم المصرف خلال فترة قياسية ما بين ٤٨ و٧٢ ساعة بدفع قيمة المحصول للفلاحين.

قلة الاعتمادات والروتين يعرقلان تنفيذ ١٤ مشروعاً تنموياً في محافظة طرطوس

طرطوس- ربا أحمد

منذ سنوات طويلة والتصريحات الحكومية تطالب الوحدات الإدارية بمشاريع تنموية لتعود بالموارد لها وتساندها في تقديم خدماتها، ولكن غالباً لم تترجم تلك التصريحات على الأرض سواء لعدم توافر الأراضي أو لعدم توافر العقلية الإدارية لذلك ونقص التمويل وغيرها الكثير من الأسباب.

في محافظة طرطوس بدأت المشاريع التنموية تخرج إلى الضوء منذ عام ٢٠٢٠ حيث حددت ١٢ مشروعاً في وحدات إدارية مختلفة على مستوى المحافظة ضمن خطط المشاريع التنموية ليضاف مشروع واحد في عام ٢٠٢١ ومشروع واحد في عام ٢٠٢٢، ولكن إلى اليوم مازال العمل فيها وتأهيلها مستمراً لطرحها للاستثمار..

مدير المشاريع التنموية في محافظة طرطوس عماد خلوف أكد لـ«الوطن» أنه خلال عام ٢٠٢٠ استطاعت محافظة طرطوس أن تنال حصة الأسد في المشاريع التنموية من وزارة الإدارة المحلية حيث اختيرت المشاريع وفقاً لمعايير محددة منها أن يكون ضمن عقار ملك للوحدة الإدارية وأن يكون مشروعاً استثمارياً تنموياً يحقق إيرادات لتنمية الموارد الذاتية للوحدة وضمن المناطق النائية وأن يكون قابلاً للترخيص. وعليه حققت بعض المشاريع تلك المعايير في بلديات حصين البحر بمشروع مطعم شعبي وفي بلدية بارماريا بناء رياضي ومطعم شعبي وفي الصومعة بناء سكني ومحلات تجارية وفي بعمرة بمشروع مجمع تجاري ومستودعات وعيادات وصالة جريح وفي البارقية بصالة وكافتريا وفي الطواحين بمشتل زراعي وفي دير الجرد بناء تجاري ومحلات ومكاتب ومستودعات وفي الصفصافة بسوق هال مع قبان أرضي وفي القدموس مشروع مسبح، وضمن بانياس مشروع إكساء بناء تجاري ضمن بلدية بعمرائيل. إضافة إلى مشروع جديد في عام ٢٠٢١ في الحاطرية وهو إكساء بناء تجاري وروضة ومكاتب ومحلات وعيادات وصالة ألعاب رياضية، وفي عام ٢٠٢٢ مشروع لبلدية فجليت هو عبارة عن مقصف شعبي في مغارة العاصيات.

وعن سبب تراجع عدد المشاريع، بيّن خلوف أن المشكلة بالتمويل فالاعتمادات لم تعد تكفي لتشمل مشاريع عدة لذا كان يفضل تمويل مشروع بالكامل. موضحاً أن سبب تأخر تنفيذ مشاريع عام ٢٠٢٠ باعتبار أنه لم يوضع أي منها بالاستثمار هو بسبب زيادة الأسعار وتضاعفها عدة مرات وبالتالي أصبحت كتلة الاعتمادات غير كافية كون وزارة الإدارة المحلية تمول المشروع بالكامل لطرحه الاستثمار دون عراقيل إلى جانب كثرة المراسلات وتعددها مع الجهات الخدمية لتأمين البنى التحتية من ماء وكهرباء وغيرها.

وعن طريقة الاستثمار أكد خلوف أنه غالباً الوحدات الإدارية هي التي ستقوم باستثمارها مباشرة، مشيراً إلى أن مديرية المشاريع التنموية بالتعاون مع أعضاء المكتب التنفيذي المختصين قامت بجولة إلى كل الوحدات الإدارية لمناقشة المشاريع المطروحة بالتعاون مع المجتمع الأهلي ولتشجيعها لرفع مقترحاتها إلى إدارة المشاريع التنموية ولمناقشة الأولويات وفقاً للمشروع وطبيعته.

حرصاً على استلام كل حبة قمح اعتبار كل المناطق في محافظة الحسكة غير آمنة

يونس خلف

بناء على اقتراح ومتابعة من محافظ الحسكة اللواء غسان خليل أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً باعتبار كل المناطق في المحافظة غير آمنة ومنح الفلاحين مكافأة ١٠٠ ل. س لكل كيلو غرام من القمح يتم تسليمه للمراكز المعتمدة من الدولة هذا الأمر بكل وضوح وببساطة يؤكد الحرص على استلام كل حبة قمح ويعني الفهم والتفاهم مع الفلاحين على أنه لكل عمل معطياته وظروفه المتبدلة حتماً يتبدل الزمان والمكان وما يستجد من هذه الظروف ولاسيما القاهرة منها والتي تكون خارج إرادة الذين يخططون للعمل أو يقومون بتنفيذه.

ولطالما مرت على مواسم الحبوب في سورية ظروف كثيرة بدءاً من الظروف الجوية وانحباس الأمطار ومشكلات البذار وإجراءات التسويق، لكن الشعار ظل مستمراً وهو استلام كل حبة قمح من المنتجين وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات التي تحقق ذلك ويعني أيضاً مواجهة الحرب المعلنة على القمح السوري من خلال ممارسات متعددة من المحتل الأميركي والمرتهنين له بدءاً من بيع الأسمدة والمواد الضرورية للزراعة بالدولار للمنتجين الذين تقع حقولهم تحت سيطرة الاحتلال وصولاً إلى عدم تمكن المزارعين من الزراعة إلا بتعهد عدم تسليم إنتاجهم للدولة والتهديد بقطع التيار الكهربائي.

وأكثر من ذلك يأتي تنفيذ هذا المقترح ليؤكد حرص الدولة السورية على الوقوف مع الفلاح في مواجهة التحديات كي يكون الفلاح بخير وبالتالي يكون الوطن بخير، فالدولة السورية رفعت سعر شراء كيلوغرام القمح من الفلاحين إضافة إلى منح مكافأة وقامت بفتح كل مراكز الاستلام بالمحافظات لاستلام الموسم الحالي وتأمين متطلبات تسويقه بما يضمن توريد كل حبة قمح ورصدت المبالغ اللازمة لدفع ثمن الأقماح للفلاحين وتسليمهم مستحقاتهم في غضون أسبوع على الأكثر بدءاً من تاريخ التسويق واستلام جميع الكميات الواردة إلى المراكز على أن يتم التنسيق بين مؤسستي الحبوب والأعلاف لاستلام المحصول الذي تكون نسبة الأجرام والشوائب فيه مرتفعة ودفع تكاليف الغربلة وإعفاء الفلاحين منها.